

دموع الطفل عماد تفضح أعباء الدراسة وتضع الحكومة أمام مطالب بوقف إنهاك الأطفال بالمنهج والتقييمات



الأحد 20 سبتمبر 2026 05:00 م

كشف بكاء الطفل عماد أثناء المذاكرة جانبًا موجعًا من الأعباء التي قد يواجهها الصغار مع بداية التعليم، بعدما طلب تخفيف الدروس والحصول على استراحة، فأعاد المشهد فتح النقاش حول حدود التحمل.

وفيما انتشر التعاطف مع الطفل، برز سؤال يتجاوز الواقعة الفردية إلى مسؤولية الحكومة عن تنظيم المناهج والتقييمات، وضمان ألا تتحول المدرسة إلى مصدر للرعب، أو يصبح المنزل ساحة لاستكمال ضغوطها اليومية.

دموع عماد تفتح ملف الأعباء

ففي خبر نُشر يوم 19 سبتمبر 2026، ظهر عماد، التلميذ بالصف الأول الابتدائي، باكئًا أمام كتبه، يشكو كثرة المطلوب منه ويطلب استراحة، معبرًا عن مفاجأته بحجم الكتب في تجربته الدراسية الجديدة، وفقًا لـ "الْقَاهِرَة 24".

وبعيدًا عن اختزال الفيديو في لقطة عابرة، فإن شكوى الطفل تستحق الإصغاء؛ فالقدرة على استكمال الواجبات لا تنفصل عن فهمه للمطلوب واستعداده له، ولا يجوز قياسها بالإلحاح المستمر أو التأنيب.

لكن شقيقته أوضحت، في تعليق منشور يوم 20 سبتمبر 2026، أنها كانت تساعد في المذاكرة، وأنه لا يتلقى دروسًا كثيرة، وإنما ارتبك أمام النظام الدراسي الجديد الذي لم يعتده، وفقًا لـ "الْقَاهِرَة 24".

وبذلك، يصبح توضيح الأسرة وصف الواقعة باعتبارها بكاءً أمام والدته، ويمنع تحميل الفيديو تفاصيل غير مثبتة، لكنه لا يلغي أهمية مناقشة كيفية تهيئة الأطفال للدراسة، والتعامل مع شعورهم بالتعب والارتباك.

وفي هذا السياق، حذر الدكتور تامر شوقي، أستاذ علم النفس التربوي بجامعة عين شمس، في تصريحات منشورة يوم 20 أبريل 2026، من تداخل التقييمات الأسبوعية والشهرية وامتحانات نهاية العام.

كما أوضح أن الإفراط في التقييمات، بالتزامن مع ضخامة المناهج، قد يدفع الطلاب إلى الحفظ المؤقت، ويقلص فرص تصحيح الأخطاء، ويفرض ضغوطًا على الطلاب والمعلمين يمكن أن تصل إلى الإنهاك.

ومن هنا، تواجه الوزارة سؤالًا لا تجيب عنه كثرة التكاليفات؛ ما قيمة اكتشاف خطأ الطفل إذا لم يُمنح وقتًا لفهمه وتصحيحه، قبل أن ينتقل إلى اختبار جديد يعيد إنتاج التعثر؟

وعلى هذا الأساس، فإن اعتبار إنجاز الأوراق دليلًا كافيًا على نجاح التعليم يمثل اختزالًا مخطئًا؛ فالمطلوب قياس ما يفهمه الطالب بالفعل، ومراجعة الأعباء التي تستهلك طاقته دون فائدة تعليمية واضحة.

مناهج مزدحمة وأسر تحت الضغط

وفي موازاة ذلك، تضمنت شكاوى منشورة يوم 23 مايو 2026 اعتراضات أولياء أمور على طول المناهج وكثرة الامتحانات، خصوصًا بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية، ومطالب بإعادة النظر في حجم المقررات ونظام التقييم

كذلك، أشار أصحاب الشكاوى إلى عدم تناسب الوقت المتاح مع المطلوب دراسته، وإلى ازدحام الاختبارات، وهي اعتراضات تستدعي فحصًا جادًا، بدل ترك الأسر تتعامل منفردة مع نتائج التخطيط التعليمي المرتبك

وعلى مستوى المحتوى، انتقد الدكتور محمد كمال، أستاذ العلوم السياسية، خلال مناقشة بحضور وزير التعليم يوم 10 سبتمبر 2026، الحشو والتكرار في مناهج التاريخ المقدمة باللغة العربية داخل المدارس

وأضاف كمال أن المشكلة تتجاوز حجم المعلومات إلى غياب تصور جامع لدراسة التاريخ والتربية الوطنية، مقارنةً ذلك بطريقة تدريس التاريخ الأمريكي والبريطاني في المدارس الدولية، التي اعتبر تقديمها أفضل للطلاب

ورغم اختصاص ملاحظاته بمجال محدد، فإنها تضع شعار تطوير المناهج أمام اختبار واضح؛ هل تغيرت طريقة بناء المعرفة، أم أن الطالب مطالب باستيعاب محتوى مزدحم يحمل أسماء جديدة ويكرر المشكلات؟

وبالمقابل، لا يجوز أن تصبح الأسرة الجهة المكلفة بتعويض كل قصور في الشرح أو توزيع المقررات؛ فالبيت ليس فصلًا إضافيًا مفتوحًا باستمرار، وعلاقة الأهل بأبنائهم أوسع من متابعة دفاتر الواجب

فضلاً عن ذلك، تختلف الأسر في الوقت والمعرفة والقدرة على تقديم المساعدة، ولذلك فإن تضخم الاعتماد على المتابعة المنزلية يثير سؤال العدالة، ويجعل ظروف الأسرة مؤثرة في فرص استفادة الطفل

ومن ثم، فإن الوزارة مطالبة بتوضيح ما تستطيع المدرسة تقديمه فعليًا لكل طالب، بدل افتراض وجود دعم منزلي متساوٍ للجميع، أو التعامل مع تعثر الصغير وكأنه مسؤولية شخصية تخصه وحده

وعلاوة على ذلك، فإن نقد الأعباء لا يعني المطالبة بتعليم بلا جهد، وإنما الاعتراض على جهد لا يتناسب مع العمر والزمن المتاح، ولا تصاحبه فرصة كافية للفهم والمراجعة والتقدم

تقييمات تستهلك الوقت وتؤجل العلاج

أما الدكتور عاصم حجازي، أستاذ علم النفس التربوي بكلية الدراسات العليا للتربية بجامعة القاهرة، فانتقد في بيان منشور يوم 12 أبريل 2026 تحول التقييمات من وسيلة لتحسين التعلم إلى غاية

وأوضح حجازي أن التطبيق الحالي جعل الطالب يذهب إلى المدرسة لإجراء التقييمات بدل اكتساب المعرفة، مؤكدًا أن وظيفتها كشف نقاط القوة والضعف، لا إثارة الخوف لدى الطلاب أو إزعاجهم

كذلك، شدد على ضرورة الانتقال من تسجيل النتائج إلى معالجة أوجه القصور، وتنويع أدوات التقييم، بحيث تعكس مهارات الطلاب المختلفة، وتساعد المعلم على تعديل التدريس استنادًا إلى احتياجاتهم الفعلية

وبناءً عليه، فإن تكرار الاختبار دون علاج التعثر لا يمثل متابعة ناجحة، بل قد يجعل النظام يسجل المشكلة مرة بعد أخرى، بينما يُترك الطفل ليواجه إحباطه ويبحث عن مساعدة خارجه

وفي هذا الإطار، لا يثبت فيديو عماد وحده وجود أزمة عامة، لكنه يلتقي مع شكاوى أسرية وانتقادات أكاديمية محددة، تستحق ردًا يتناول جوهرها، بدل الاكتفاء بخطاب رسمي يحتفي بالإجراءات والأرقام

وفي جانب آخر، نقلت شقيقته اعتراضه على انتشار الفيديو، بما يفرض احترام خصوصيته؛ فالتعاطف مع طفل لا يمنح الآخرين حق تحويل لحظة ضعفه إلى مادة مفتوحة للتداول والتعليقات بلا حدود

ولهذا، تبدأ الاستجابة الجادة بمراجعة حجم التكاليف وتوقيتاتها، والاستماع إلى المعلمين والأسر، وتوضيح ما جرى تغييره لمعالجة الشكاوى، مع إتاحة وقت فعلي داخل المدرسة لمساعدة الطلاب الذين يحتاجون دعمًا إضافيًا

وفي النهاية، لا يحتاج عماد وغيره إلى تعاطف ينتهي بانتهاء تداول الفيديو، بل إلى تعليم يحترم طاقتهم؛ وأي سياسة تترك الأطفال تحت أعباء غير ضرورية تستحق المساءلة مهما تجملت بشعارات التطوير